

الهاوية المالية أولى العقبات و5 في المئة النمو المتوقع للاقتصاد غير النفطي الخليجي

«الوطني»: لا تغير ملحوظاً في مناخ الاقتصاد العالمي للعام الجديد



لمقررة عمل في الاقتصاد العالمي للعام الجديد

قال تقرير البنك الوطني، سيستقبل المستثمرون عاماً جديداً دون أن يكون هناك جديد في المناخ الاقتصادي العالمي. ومن منطلق الواقعية، فإنه رغم تغير بعض الأمور أو تحسينها هذا أو هناك، نبغي إجمالاً وسط ظروف مألوفة. فبيانات النمو الاقتصادي تبقى ضعيفة وعرضة للتقلبات في الاقتصادات المتقدمة، ولا تزال المخاطر المالية تحدد بناتاً ربما يشغل أقل، ولكن لا يزال من الصعب أن نحدد مداها أو أن نقيّمها.

وأضاف التقرير: تبقى اليونان في صعر العناوين، رغم أن المخاطر من تداعيات مشاكلها قد تراجعت ورغم أن حزمة «الإفقاذ» الأخيرة أتت في الطريق. ويستمر الاتحاد الأوروبي في عقد قدم شيء شهرياً، محققاً بعض التقدم ولكن بوتيرة بطيئة جداً، آخرها حول الاتحاد المصرفي. ويستمر النمو في التراجع في الصين حيث يبدو أنه تم تقادي تدهور اقتصادي شديد، حيث يتوقع أن يتجاوز النمو 7.5 في المئة في العام 2013. ويوصف الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة بأنه «أفضل من الوضع الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي»، إذ أن الأخير في حالة ركود حالياً ويتوقع أن يسجل نمواً سلبياً أو أن لا يسجل أي نمو في العام 2013.

وأوضح التقرير وسواء وافق المرء على الإجراءات المتخذة أم لا، فإنه لا يمكن إلا التذلل على قدرة السلطات في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة البنوك المركزية، على إقناع المستثمرين بجديتها بتقييمها وعزمها الصارم. ويتوقع أن يكون التسهيل الكمي، أو الشراء الهائل لأصول في مناخ أسعار فائدة صفرية، الحالة الطبيعية في الولايات المتحدة

واليابان والمملكة المتحدة، وبشكل ما في الاتحاد الأوروبي كذلك. وفي آخر اجتماع له في ديسمبر، ذهب مجلس الاحتياط الفيدرالي أبعد من بيان سياسته المعتاد بإعلانه أنه سيستهدف معدل بطالة بنسبة 6.5 في المئة «حالياً 7.7 في المئة». ولم يتوقع أن يرى مثل هذا المستوى قبل العام 2015، وبالفعلية سديم التسهيل الكمي يكمل قوة إلا إذا شكل التضخم تهديداً يارتقاه فوق 2.5 في المئة، وهي نسبة لا يتوقعها مجلس الاحتياط الفيدرالي حالياً. وهذا هو تصعيد آخر من مجلس الاحتياط الفيدرالي من المحتمل أن يشجع كل البنوك المركزية الأخرى، والمتخلفة حالياً، بسبب التقاليد

«الدولي» يستضيف وفداً تونسياً في دورة العمل المصرفي الإسلامي



جانب من الدورة

استضاف بنك الكويت الدولي في مقره الرئيسي وفداً أكاديمياً اقتصادياً من دولة تونس وعندهم اثنا عشر باحثاً ومتخصصاً في البنوك والاقتصاد الإسلامي. وذلك في دورة تدريبية لمدة أسبوع للتدريب على العمل المصرفي الإسلامي ومبادئه الاستثمارية. وقد افتتحت الدورة الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الدولي السيد/ لؤي فاضل مفاص، حيث رحب بوفدهم واستضافتهم في رحلتهم العلمية في مقر بنك الكويت الدولي للتعرف على أعمال وخدمات ومنتجات بنك الكويت الدولي الذي تم تحويله من بنك تقليدي متخصص بالقطاع إلى بنك شامل يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني الكويت.

ومن جانبها شكرت رئيس الوفد، د. أمال عبدالوهاب في كلمة

وجهتها للرئيس التنفيذي في البنك لؤي فاضل مفاص، وتمنت جهود بنك الكويت الدولي الواضحة وبمبادراته المستمرة في دعم كل تونسي مصري ضمن نشاطه

التعريفي بإبصار تجربته في مجال الصناعة المالية الإسلامية. كما التقى عضو ومقرر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك د.عبدالعزیز خليفة القصار على

الأميركي على درب مستدام، وخلال ذلك، إصدار قرار بالسقف الجديد للدين. وفي آخر مرة واجهنا فيها مشكلة سقف الدين «واحتلال تخلف الولايات المتحدة»، خسرت الولايات المتحدة تصنيفها الائتماني للمناز AAA من واحدة من أهم وكالات التصنيف العالمية.

وإنما ما وقعت الولايات المتحدة في الهاوية المالية، أي إذا لم يحصل شيء بهذا الخصوص قبل 1 يناير، سيخسر الاقتصاد الأميركي نحو 600 مليار دولار في فترة قصيرة وسيحصل ركود بالتاكيد في النصف الأول من العام 2013 وربما لوئت أطول من ذلك، ويشار إلى أن مبلغ 600 مليار دولار هو متوسط الإضافة السنوية للمناز المحلي الإجمالي في السنوات الثلاث الماضية. ويبقى الأمل في أن يحصل نوع من الاتفاق، على الأقل جزئياً، على الضرائب وتخفيض الإنفاق، يقلل من قوة الضربة التي ستصيب الناتج المحلي الإجمالي من 4 في المئة 600 مليار دولار، إلى ما دون 2 في المئة. وهو أمر إذا أضفنا إليه الإنشاء الجديدة عن كل أطول أمدا، سيحول دون وقوع ركود.

وفي سياق مماثل للستين السابقتين، نتوقع أن تبقى الاقتصادات الخليجية محمية نسبياً، وإن تستمر بالاستفادة من ميزانياتها القوية التي تسمح للحكومات بالاتفاق على التقديرات وعلى البنية التحتية. ويتوقع أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول الخليج يواقع 5 في المئة بالأسعار الثابتة، ويتوقع أن تبقى أسعار النفط قريبة من مستوى 100 دولار للبريل، مما يسمح لدول الخليج بالاستمرار في تحقيق فائض في ميزانياتها.

قامت شركة ايكويت للبترولوكيموايات برعاية المنتدى الاول للمبادرات الهندسية من تنظيم جمعية المهندسين الكويتية الذي اقيم تحت رعاية سمو ولي العهد الشيخ شواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله. وتمت استضافة ممثل سمو ولي العهد وزير الكهرباء والماء وزير الأشغال العامة المهندس عبدالعزیز الیراهيم في جناح شركة ايكويت حيث تلقى عرضاً موجزاً حول تاريخ وإنجازات الشركة. ويشتم التعاون فيما بين شركة ايكويت وجمعية المهندسين الكويتية بكونه تجسداً ملموساً لشعر الشركة «شركاء في النجاح» على كافة الأصعدة.

وينضم الدعم المتواصل الذي تقدمه شركة ايكويت لجمعية المهندسين الكويتيين المشاركة في العديد من فعاليات الجمعية على مر الأعوام. وتم خلال المنتدى تكريم شركة ايكويت من قبل جمعية المهندسين الكويتية التي أشادت بجهود الشركة ذات العلاقة بالأنشطة المسندة داخل وخارج دولة الكويت. وتقديراً لدورها التنويري المتميز، حصلت شركة ايكويت العديد من الجوائز مثل جائزة صاحب السمو أمير البلاد لأفضل مصنع في دولة الكويت، وجائزة الأمان الذهبية في البيئة والصحة والسلامة لمؤسسات القطاع

عبر بروتوكول تعاون ثلاثي

«العربية للاستصلاح» تنفذ أعمالاً في الكويت

«العربية» بدولة الكويت وأضاف البيان أن التوقيع يعد من حيث الموافقة المبدئية لخط لحن تفعيل إجراءات تنفيذ بعد زيادة مسؤولي الشركة «العربية للاستصلاح الأراضي» لدولة الكويت واتمام كافة الإجراءات التنفيذية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك وبما لا يتخالف البروتوكول الموقع وفق البنود والضوابط الواردة بمشروع البروتوكول.

بغلوب، بصفته المدير المسؤول «طرف ثان» وشركة «المجموعة الاستثمارية للاستشارات والبرمجيات» شركة ذات مسؤولية محدودة ويمثلها أشرف إبراهيم بصفته المدير المسؤول «طرف ثالث».

وأضاف من أن بروتوكول التعاون يأتي في شأن إتمام عمليات مقاولات ومشتريات بالكويت ودولة سلطنة عمان وتواجد مكتب تمثيل دائم للشركة

الدولار يستقر مقابل الدينار عند 281 فلساً

الاستراتيجي استقر مقابل الدينار عند مستوى 0.454 دينار. وفي سعر صرف البنياليني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار كما استقر سعر صرف الفرك السويسري عند مستوى 0.306 دينار.

قال بنك الكويت المركزي إن سعر صرف الدولار استقر مقابل الدينار عند مستوى 0.281 دينار واستقر سعر صرف اليورو مقابل الدينار عند مستوى 0.370 دينار. وقال المركزي أن سعر صرف الجنيه

اعلنت الشركة «العربية للاستصلاح الأراضي» عن موافقة مجلس الإدارة علي تفويض محمد سلامة، رئيس المجلس والعضو المنتدب في توقيع مشروع بروتوكول تعاون ثلاثي بين الشركة «العربية للاستصلاح الأراضي» «طرف اول» وشركة «اوراسكوم للتجارة العامة والمقاولات» صاير الراجحي وشركاه ويمثلها في البروتوكول مايكل

سجلت صعوداً بواقع 2 في المئة خلال 9 أشهر من العام الحالي

ارتفاع نتائج الشركات العقارية المدرجة إلى 57 مليون دينار

دينار تقريباً، أما «سنام» فكانت صاحبة أقل الخسائر داخل القطاع على مستوى الربع الثالث فقط من العام الحالي، حيث بلغت خسائرها بنهاية الربع نحو 68 ألف دينار.

من ناحية أخرى، تُعد «عقار» صاحبة أكبر نسبة نمو في النتائج داخل القطاع على مستوى التسعة أشهر الأولى من هذا العام، حيث ارتفعت أرباحها بنهاية الفترة بأكثر من 294 في المئة، فيما كانت «ريم» صاحبة أكبر نمو في النتائج الربع سنوية، حيث ارتفعت أرباحها بنهاية الربع الثالث من العام بحوالي 636.2 في المئة.

وكانت «الذك» أيضاً صاحبة أكبر نسبة تراجع في النتائج داخل القطاع بنهاية التسعة أشهر الأولى من 2012 وكذلك الربع الثالث منه، حيث سجلت تراجعاً في نتائجها بنهاية التسعة أشهر بحوالي 702.3 في المئة، فيما سجلت تراجع في النتائج بنهاية الربع الثالث بأكثر من 775 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن «تجارة» كانت صاحبة السبق داخل القطاع في الإعلان عن نتائج التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، حيث أعلنت عن تلك النتائج في 24 أكتوبر الماضي، بينما كانت شركة «اعلية»، آخر الشركات التي أعلنت عن تلك النتائج، وكان ذلك بتاريخ 4 ديسمبر الجاري.



ارتفاع أرباح شركات العقار

التسعة أشهر 6.4 ملايين دينار تقريباً، فيما بلغت خسائر الشركة في الربع الثالث فقط حوالي 6.3 ألف دينار.

وبالنسبة لـ «ؤلؤة»، فكانت صاحبة أقل الخسائر داخل القطاع على مستوى التسعة أشهر الأولى من 2012، حيث بلغت خسائر الشركة بنهاية الفترة 74 ألف

الاولى من هذا العام 21.37 مليون دينار تقريباً، فيما بلغت أرباحها ربع سنوية نحو 7.19 مليون دينار.

وعلى الجانب الآخر، تُعد أرباح «مراكز» الأقل داخل القطاع على مستوى التسعة أشهر، حيث بلغت أرباح الشركة بنهاية الفترة 20 ألف دينار تقريباً، بينما تُعد

أظهرت نتائج 34 شركة من أصل 39 مُدرجة ضمن قطاع العقارات الكويتي بالبورصة تحقيقها صافي أرباح بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بلغت 57.15 مليون دينار تقريباً مقارنة بنحو 47.68 مليون دينار أرباح تلك الشركات في الفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تقدر بنسبة بحوالي 20 في المئة، علماً بأن هذه الشركات عامها المالي ينتظم، أي يبدأ في مطلع يناير وينتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

أما نتائج هذه الشركات في الربع الثالث فقط من 2012 فإظهرت تحقيقها لأرباح بلغت 9.48 مليون دينار تقريباً مقارنة بأرباحها بنحو 12.83 مليون دينار سجلتها هذه الشركات في الربع الثالث من 2011، وهو ما شكل تراجعاً في الأرباح تقدر بنسبة بحوالي 26 في المئة.

جدير بالذكر أن الخسائر شركات المتبقية في قطاع العقارات الكويتي منها أربعة سنتها المالية مختلفة وهي «الإسماء – العار – أركان – مينا» إضافة لشركة أخرى تم إيقاف إدراجها بالبورصة الكويتية وهي شركة «جراند».

وتصدرت نتائج «قائمة الأكبر على الإطلاق» داخل القطاع سواء على مستوى التسعة أشهر أو الربع الثالث، حيث بلغت أرباح الشركة بنهاية التسعة أشهر

كان فترة فاصلة لتحديد مستقبل القطعة، حيث أكدت الشركة قدرتها على دعم وتنمية الاستثمارات التابعة، وقامت بوضع الأسس اللازمة للتحول إلى شركة استثمار في غضون ثلاث سنوات من أجل تحقيق أعظم استفادة من الأسس الاقتصادية الجاذبة بأسواق شرق وشمال أفريقيا وتحديداً السوق المصري، وذلك عبر امتلاك حصص حاكمية

في 11 شركة تابعة في 5 مجالات استراتيجية تشمل قطاع الطاقة، والزراعة والصناعات الغذائية، والنقل والدعم اللوجستي، والتعدين وصناعة الأسمدة.

وأوضح هيكمل أن مواصلة ضخ الاستثمارات في جميع المشروعات التابعة خلال الربع الثالث سيعمل اتجاه القطعة للاستحواذ على حصص حاكمية في الشركات التابعة الرئيسية، مع التحضير للتخارج من المشروعات غير الرئيسية في غضون السنوات الثلاثة المقبلة، وعلى صعيد النتائج المالية اتسم الربع الثالث بغياب

عمليات التخارج. ومن ثم سجلت النتائج المالية غير المجمعة صافي خسائر بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي، 2.9 مليون جزء، على إيرادات تشغيلية بلغت 3.3 ملايين دولار أمريكي، 19.8 مليون جزء، وبعض ذلك جهود الإدارة لخفض للتصريفات التشغيلية، والتي استقرت عند نفس مستويات الربع السابق وهو انخفاض بمعدل 29.9 في المئة عن الربع الثالث من عام 2011.

أعلنت أمس شركة القطعة عن النتائج المالية للربع الثالث من عام 2012 حيث ارتفع الاستثمارات للمرة إلى أكثر من 9.5 مليارات دولار أمريكي وهو نمو بمعدل 0.4 في المئة عن الربع السابق. كما ارتفعت الاستثمارات الرئيسية من سوار شركة القطعة بمعدل 2.5 في المئة، وارتفعت الأصول المستثمرة بمعدل 0.7 في المئة خلال نفس الفترة.

ركزت شركة القطعة خلال الربع الثالث على تحقيق المخاطر التشغيلية التي تواجه المشروعات حديثة النشأة، كما قامت بسخ استثمارات رأسمالية وغروض جديدة في الشركة المصرية للتكرير التي تعززت إقامة منشأة تكرير منظورة باستثمارات تبلغ 3.7 مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى توظيف الشركة الثالثة من حزمة التمويل البالغة 150 مليون دولار أمريكي من مؤسسة أوبيك الأمريكية، نجحت شركة القطعة خلال الربع الثالث في تقليص الخسائر المسجلة بالفلوئ

الثانية غير المجمعة بنسبة 69.1 في المئة مقارنة بالربع السابق وهو ما يعد انخفاضاً بمعدل 86.2 في المئة عن خسائر الربع الثالث من العام الماضي. وساهم تحسن أداء الاستثمارات التابعة في خفض الخسائر المجمعة خلال الربع الثالث بمعدل 13.4 في المئة مقارنة بالربع الثالث من العام الماضي. وفي هذا السياق أوضح أحمد هيكمل، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القطعة، أن الربع الثالث

هيكل: مواصلة ضخ الاستثمارات للاستحواذ على حصة كاملة تابعة للشركة